

معايير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRs for SMEs) في ليبيا (دراسة استطلاعية)

أ. محمد فرج البجياح¹
أ. محمد محمد فرحات²
د. ميلاد رجب أشميلة³

الملخص

هدفت الدراسة إلى استطلاع اتجاهات عينة من المراجعين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في ليبيا حول أبرز المعوقات التي تقف أمام تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRs for SMEs في البيئة الليبية. واسترشادا بإطار نظري تشكل من خلال قراءة في مضمون دراسات سابقة. تم تصنيف مجالات تلك المعوقات في صحيفة استبيان وُزعت على عينة عشوائية ميسرة من المراجعين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بعدد من الجامعات الليبية، ومن ثم تم جمعها وتحليلها باستخدام أساليب إحصائية مناسبة، وانتهاءً إلى استخلاص النتائج.. والتي أظهرت وجود جملة من المعوقات أمام تطبيق تلك المعايير برزت في: معوقات تتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة محليا، معوقات تتعلق بطبيعة البيئة الخارجية والبيئة الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي محليا.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم/ ليبيا، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعوقات أمام تطبيق المعايير الدولية.

¹ محاضر مساعد كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية m.albhbah@asmarya.edu.ly
² محاضر مساعد كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية mohamed.farhat@asmarya.edu.ly
³ أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية miladd_74@asmarya.edu.ly

1. مقدمة ومشكلة الدراسة:

تشير عديد الدراسات إلى أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال دورها في خفض معدلات البطالة وتوظيف المدخرات ورؤوس الأموال الصغيرة على نحو يسهم في زيادة الناتج المحلي، وما يتبع ذلك من توسيع للقاعدة الاقتصادية وزيادة المهارات الإنتاجية للأفراد.

في هذا الإطار جاء عمل مجلس التخطيط الوطني الليبي في إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (2014-2024). ومن بين ما أورده تقرير لجنة الإعداد والتطوير الإشارة إلى أهمية دور المنظمات المهنية ودور آليات المراقبة والتقييم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد العناصر الأساسية المؤثرة في بيئة الأعمال، ودعا التقرير إلى بناء معايير ومؤشرات واضحة لقياس الأداء وتطبيق المعايير الدولية ونظم إدارة الجودة في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل من عوامل نجاح الاستراتيجية - فلا شك أن نجاح أي مشروع يعتمد على آليات ضبط إدارة عملياته التمويلية والاستثمارية والتشغيلية، باستخدام جملة وسائل من أبرزها الوظيفتان المحاسبية والرقابية- وهو ما يحيلنا إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية حينما شرع اعتباراً من العام 2001م في تطوير معايير دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة، حتى انتهى إلى إصدار نسختها الأولى في العام 2009م والمحدثّة في العام 2015م. وقد حظي موضوع تطبيق هذه المعايير باهتمام دراسات عدة تناول قسم منها ما يتعلق بصلب المعايير وخصائصها، بينما اهتم قسم بجوانب تطبيقها.. من بين هذه الجوانب ولعله من أهمها هو جانب "معوقات التطبيق" أي ما يقف دون تطبيق تلك المعايير بشكل جزئي أو كلي، أو بتعبير آخر ما قد يقف من عوائق فيما لو كانت هنالك إرادة للتطبيق.. ففي البيئة العربية القريبة في ظروفها من البيئة الليبية أشارت بعض الدراسات إلى وجود معوقات تقف أمام تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (سويدان، 2018؛ الحكيم، 2017؛ عايدة، 2009).

وعليه وانطلاقاً من جملة ما سبق رأى الباحثون أهمية إجراء دراسة تهدف إلى بيان المعوقات التي قد تحدّ من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية، من خلال استطلاع وجهة نظر عينة من المراجعين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في ليبيا. فجاءت صياغة مشكلتها في السؤال الرئيس التالي:

- هل توجد معوقات تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية - من وجهة نظر كل من المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة؟

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استبيان اتجاهات عينة من المراجعين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في ليبيا حول أبرز المعوقات التي قد تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبيئة المحلية بشكل عام.

3. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، فيعتبر الباحثون هذه الدراسة خطوة أولى ستساعدهم مستقبلاً في إجراء دراسات موسعة حول معوقات التطبيق تشمل فئة مديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأطراف الأخرى ذات العلاقة، ومن ثم التمهيد لإجراء دراسات أدق تخصص في أسلوب التعامل ومعالجة كل معوق. الأمر الذي يفترض أنه سيعود بالفائدة على من قد يقرر اعتماد برنامج لتطبيق تلك المعايير أو عند اعتماد برنامج لإعداد معايير محلية.

4. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة حُددت مجموعة من العوامل التي يمكن أن تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة - استناداً إلى نتائج دراسات سابقة- وبلورت في أربع مجالات صيغت عليها فرضيات الدراسة فكانت على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

توجد معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية:

توجد معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة:

توجد معوقات تتعلق بالبيئة الخارجية للأعمال تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محليا.

الفرضية الرابعة:

توجد معوقات تتعلق بالبيئة الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بها.

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابة المشاركين في الدراسة حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير (الخبرة، المؤهل، المهنة).

5. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة وهو منهج علمي مناسب مستخدم في مثيلاتها من الدراسات (انظر على سبيل المثال، سويدان وآخرون، 2018؛ الحكيم، 2017؛ الدحيات وأبوريشة، 2014) كما اعتمد الباحثون على ما جاء في الأدب المحاسبي حول الموضوع كمصدر لإثراء الدراسة وتحديد المتغيرات، مستخدمين أداة الاستبيان في جمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

6. حدود الدراسة:

أجريت الدراسة خلال سنة 2020م واقتصرت على بيان المعوقات التي يمكن أن تقف أمام تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية، وقد شملت المعوقات التالية: معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي، معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة، معوقات تتعلق بالبيئة الخارجية لأعمال تلك المنشآت، ومعوقات تتعلق بالبيئة الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية.. حسب وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمراجعين الخارجيين.

7. الدراسات السابقة:

دراسة (السعيد وزكريا، 2018): هدفت إلى معرفة مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باعتبار أن القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على تلك المؤسسات، إضافة إلى السعي نحو معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيقه، كما وتطرقَت الدراسة إلى مدى إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي من خلال معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من التجربة الدولية. تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد 35 صحيفة استبيان -استرد منها عدد 23- على عينة الدراسة متمثلة في العاملين في مجال المحاسبة المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

دراسة (سويدان وآخرون، 2018): هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء آراء عينة من مراجعي الحسابات الأردنيين حول مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم صحيفة استبيان وتوزيعها على عينة تبلغ 145 مراجعاً، وإجراء مقابلة مع رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ضعف نظام الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن من أكثر معوقات تطبيق المعايير الجديدة في هذه المنشآت، وأن من الأسباب التي أدت إلى التأخر في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية قلة عقد اجتماعات الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية وتبدل رؤسائها، وكذلك عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنطبق عليها هذه المعايير الخاصة.

دراسة (الحكيم، 2017): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين. وفي سبيل ذلك تم تحديد ثلاثة عوامل (متغيرات مستقلة) تمثلت بالثقافة المحاسبية والمالية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات، والبيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لتلك المعايير. وللوصول إلى هدف الدراسة اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، من خلال جمع بيانات

40 صحيفة استبيان وتحليلها لتتوصل الدراسة بشكل عام إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية غير جاهزة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين.

دراسة (الدحيات وأبوريشة، 2014): هدفت إلى بيان أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك دراسة المشاكل والمعوقات التي تحد من تطبيقها في الأردن. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في دراستهما واستخدما صحيفة الاستبيان كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحظى بأهمية كبيرة لدى عينة الدراسة من (مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المراجعين الخارجيين، المدراء الماليين، الهيئات الحكومية)، وبينت أن هنالك معوقات تحد من التطبيق الأمثل لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأردن.

(الطويل والسريتي، 2013): هدفت إلى دراسة وبيان واقع مهنة المحاسبة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا، وتوصلت إلى: عدم وجود تنظيم واضح لمهنة المحاسبة لهذا القطاع، وعدم اعتماد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على البيانات والمعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ القرارات، مع عدم قيام نقابة المحاسبين بالدور المنوط بها، وتحول مكاتب المحاسبة إلى دور إعداد متطلبات مصلحة الضرائب أكثر من دورها المهني المبني على أسس وقواعد وأخلاقيات المهنة، كذلك تعرض المحاسبين إلى ضغوط الإدارة لتقديم بيانات تتناسب مع متطلباتها لغرض تقديمها إلى مصلحة الضرائب والمصارف. وأوصت الدراسة بأن معالجة المشاكل السابقة يجب أن تكون عن طريق جهود مشتركة بين المنظمات المهنية والحكومية.

دراسة (الساري، 2013): هدفت إلى تحديد مدى ملاءمة نظام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ومن بين ما أشارت إليه الدراسة نقص المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة، وعدم قدرة صاحب المشروع على توظيف المعلومات المحاسبية في أداء وظائف المشروع، وانعكاس ذلك سلباً على معدلات الأداء والقدرة على الاستمرار.

دراسة (Albu et al, 2013) هدفت إلى معرفة آراء أصحاب المصالح المشاركين في إعداد التقارير المالية في أربعة اقتصاديات ناشئة (جمهورية التشيك، المجر، رومانيا وتركيا)، بخصوص إمكانية

تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من حيث التكاليف والفوائد واستراتيجية الاعتماد. وقد تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع ممثلي أصحاب المصلحة الرئيسيين (المعدون والمدققون والمنظمات والهيئات المهنية والمستخدمون). وقد أشارت النتائج إلى وجود دعم أكبر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان الأربعة أكثر مما توصلت إليه نتائج مشاورات المفوضية الأوروبية لعام 2010 الخاصة بالاتحاد الأوروبي. كما أشارت المقابلات إلى وجود تباين بين آراء مجموعات أصحاب المصالح وبين البلدان، فيما يتعلق بطريقة التنفيذ المفضلة (التبني الإلزامي أو الطوعي، أو التقارب بين اللوائح الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة). كما أشارت النتائج أيضاً إلى الدعم الأكبر لطريقة التقارب، ومع ذلك، يعارض المستخدمون التقارب ويفضلون اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (رشيد والعربي، 2011): هدفت إلى تسليط الضوء على مدى تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وإلى محاولة إبراز أهم المعوقات التي من الممكن أن تحد من عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية ومعرفة سبل تجاوزها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد صحيفة استبيان وتوزيعها على عدد 120 ممارس لمهنة المحاسبة، وبتجميع البيانات وتحليلها تم التوصل إلى النتائج التالية :

- وجود تأييد كبير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة.
- وجود معوقات تعرقل عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية، من أهمها كون النظام المحاسبي المالي مقتبسا من المعايير المحاسبية الدولية والمصاغة على أساس يلائم خصائص الدول المتقدمة، وهذا الأمر يحصر عملية الالتزام في مواضيع محدودة فقط.

دراسة (عايدة، 2009): هدفت إلى معرفة مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطبيقه في بيئتها وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع صحيفة استبيان على عينتين رئيسيتين تمثلتا في مئة وخمسين (150) مراجعاً خارجياً، ومئتين وخمسين (250) محاسباً في بعض الشركات الخاصة الأردنية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- أن متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح ملائمة للتطبيق في بيئة هذا النوع من المنشآت.
- وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة حول وجود معوقات لتطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث أشار المراجعون إلى وجود معوقات، بينما رأى المحاسبون عكس ذلك، وعزت هذا الاختلاف إلى تدني خبرة المحاسبين الفعلية في هذا المضمار.

- وجود عدد من المعوقات تواجه إمكانية تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح يمكن حصرها بـ (تدخل أصحاب المنشأة في الإدارة وعدم رغبتهم بالإفصاح عن دخل منشأتهم الحقيقي، تدني رواتب الإدارة، عدم وجود أنظمة رقابة داخلية، نقص في خبرة الإدارة المالية بمعيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح في تلك المنشآت، وأخيراً عدم اقتناع أصحاب تلك المنشآت بأهمية التطبيق لهذا المعيار).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن نظيراتها في اختصاصها بالبيئة الليبية بينما أجري أغلب سابقاتها في غير تلك البيئة، وما أجري فيما سبق في البيئة المحلية لم يركز على موضوع المعوقات التي تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولهذا فإن هذه الدراسة تقدم قرينة حول شكل ونوع المعوقات التي قد تقف أمام تطبيق المعايير في البيئة الليبية، يؤمل أن تفيد الجهات المعنية أو المهتمة في تطوير الأنظمة المحاسبية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما لو تم الاتجاه نحو تبني تلك المعايير، أو نحو مشروع إعداد معايير مناظرة محلية.

8. مفهوم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

تعد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من محركات النمو الاقتصادي ومحوراً تركز عليه كثير من اقتصاديات الدول وخصوصاً الدول النامية، فهي تسهم في خلق فرص التوظيف، ودعم المنشآت الكبيرة بتوفير احتياجاتها، وما ينشأ عن ذلك من التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة. (عارف وعنبر، 2020).

وتتباين تعريفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة دولياً بحسب معايير تصنيف كمية ونوعية، فالكمية منها تتباين في: (حجم العمالة، حجم الإنتاج، حجم المبيعات، قيمة الاستثمار، معيار القيمة المضافة، ...)، فالمعايير النوعية تتبلور في: (نوع الملكية، الاستقلالية والمسؤولية، الحصة السوقية، التقنيات، ...) وفي ليبيا صنفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار (حجم العمالة، حجم رأس المال) وذلك بحسب

ما ورد في الورقة المعدة بشأن هذه المشروعات من اللجنة المشكلة بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل "سابقاً" رقم (321) لسنة 2004م والتي حددت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها:

"مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة، ولا يزيد عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة عن (25) عنصراً، ولا تتجاوز قيمة الإقراض أي رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم (2.5) مليون دينار كحد أقصى، أما المتوسطة فلا يزيد عدد العاملين بها عن عدد (50) عنصراً، ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي (5) ملايين دينار كحد أقصى".

9. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

(The International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities)

جملة معايير تعرف اختصاراً بـ (IFRS for SMEs).. صدرت عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (The IASB) في يوليو 2009م، وعُدلت في العام 2015م. وتقع في خمسة وثلاثين 35 قسمًا مستهلّةً بمقدمة تعريفية وتوضيحية⁴، وتستهدف منشآت لا يتلاءم حجمها وطبيعتها أنظمتها وأعمالها المالية مع مستوى تطبيق النسخة العامة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

تم تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المستهدفة بالمعايير في الفقرة (1.1) من القسم الأول من نسخة المعايير على أنها: تلك المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة، وتنتشر بياناتها المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين. أي تلك التي تحتفظ بموجودات ذات قدرة ائتمانية لمجموعة واسعة من الجهات الخارجية كأحد أعمالها الرئيسية، لكن لا يتم تداول حقوق ملكيتها وديونها في سوق عام. وذلك حسب ما توضحه الفقرة (1.3) من المعيار.

على ما سبق... واسترشاداً باتجاهات الدراسات السابقة في اهتمامها بآراء المهنيين حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبلورتها لجملة المعوقات التي تقف أمام إمكانية تطبيقها من وجهة نظرهم... اتجه الباحثون نحو إجراء الجانب العملي من هذه الدراسة،

⁴ تحمل الرقم المعياري الدولي 4-16-907026-1-978: "ISBN"، ويمكن الولوج المباشر إلى النسخة الكاملة من خلال الرابط الرسمي:

<https://www.ifrs.org/issued-standards/ifrs-for-smes/>

وارتأوا أن مراجعة جملة دراسات سابقة تتعلق بمعوقات تطبيق المعايير الدولية في نسختها الكاملة يمكن أن تساعد أطرها النظرية والعملية في ترشيد صياغة عبارات استبانة الدراسة الحالية وبلورتها في محاور، فكان من بين تلك الدراسات التي مر بها الباحثون دراسة (نور، الجاوي 2003) والتي تناولت متطلبات التوافق والتطبيق للمعايير المحاسبية الدولية في الأردن.. ولجأت الدراسة تلك الدراسة إلى استبانة آراء من يمثل الجانبين "العلمي والعملي" حول مدى توافق البيئة الأكاديمية الأردنية ومدى تطبيق البيئة العملية الأردنية للمعايير المحاسبية الدولية، وما إذا كانت تؤدي إلى نتائج إيجابية.. مركزة في استبانتها على جملة نقاط تتمحور حول البيئة المهنية (اهتمام المنظمات المهنية والمدققين والمحاسبين ودرجة تأهيلهم ودرجة إمامهم واهتمامهم بالمعايير، والميل نحو إقامة ندوات ودورات حولها)، بيئة الأعمال (التعليمات والزامية التطبيق وتفاعل الشركات نحو الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية)، البيئة الجامعية (بكونها مؤهلة من ناحية الكتب والمناهج وانسجامها وتضمنها للمعايير الدولية أم لا، إمام الطلبة وميولهم نحو التعلم في تلك المعايير، مدى تأهيل الأساتذة واهتمامهم بالمعايير المحاسبية الدولية ومدى رغبتهم في تدريسها).. ودراسة (العليص، زحلو 2010) التي جاءت لتبحث في إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في بيئة الأعمال السورية، من حيث ملاءمة واقع البيئة القانونية والبيئة الاقتصادية المحلية لتلك المعايير (النظام الاقتصادي المتبع، مصادر تمويل المشروعات، حجم الأنشطة الاقتصادية، السوق المالي السوري)، واقع مهنة المحاسبة في سوريا ومدى تلاؤمه مع تلك المعايير، نظام التعليم المحاسبي المتعلق بالمعايير.. كذلك دراسة (بوكساني، رشيد 2011) التي جاءت للنظر في مدى تأييد ممارسي مهنة المحاسبة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر، والمعوقات التي من الممكن أن تحد من عملية التطبيق السليم لتلك المعايير، فاستبينت درجة التأييد بين محافظي الحسابات والممارسين لمهنة المحاسبة لعملية تطبيق المعايير في محور، وفي محور آخر وجهة نظرهم حول (واقع مهنة المحاسبة، بيئة التدريب والتعليم المحاسبي، البيئة القانونية والإدارية، البيئة المالية والمصرفية) وما إذا كانت تحد من عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية. أما دراسة (الدحيات، أبوريثة 2014) فقد توصلت إلى وجود معوقات أمام تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتعلق بالبيئة التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كعدم توافر سياسات نشر المعرفة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود جهة تعتمد تطبيق هذه المعايير، مع ضعف كفاءة القائمين على تلك المشروعات من مالكيين ومحاسبين.

بناءً على كل ما سبق، وعلى ما تمت مطالعته في الأدب بشكل عام، توصل الباحثون إلى إعداد استبانة بلورت العوامل في محاور لمعوقات تتعلق ب: بيئة التعليم المحاسبي، واقع مهنة المحاسبة الليبية، البيئة الاقتصادية المحيطة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الليبية، البيئة الداخلية لتلك المنشآت، ومدى توافقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

10. الدراسة العملية:

سبقت الإشارة في منهجية الدراسة إلى أنه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهج علمي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

1.10 مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في فئتين من الفئات المعنية بالتقارير المالية هما: المراجعون القانونيون، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، فقام الباحثون بتوزيع صحائف الاستبيان بصيغة (Google forms) على عينة عشوائية ميسرة بلغت عدد اثنين وستين (62) مشاركاً، منهم (22) اثنان وعشرون مراجعاً خارجياً و(40) أربعون أساتذاً جامعياً في أقسام المحاسبة وذلك خلال الفترة: (أكتوبر 2020م).

2.10 الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

لتحليل البيانات المتحصل عليها تم استخدام الاختبارات والأساليب الإحصائية المبينة في الجدول رقم (1) كما يلي:

جدول (1) الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة

ت	نوع الاختبار	الغرض المستعمل لأجله
1	النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.	لمعرفة تكرار فئات متغير ما ووصف عينة الدراسة المبحوثة.
2	اختبار Cronbach's Alpha	للتحقق من ثبات الاستبيان.
3	اختبار Kolmogorov-Smirnov	لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وعلى ضوء ذلك تحديد استخدام اختبار معلمي أو لا معلمي.
4	اختبار Wilcoxon - test	لاختبار درجات الموافقة على درجة تأثير كل محور من محاور الدراسة المتعلقة بمتوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة، إذا كانت البيانات وصفية قابلة للترتيب وحجم العينة صغيراً، أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي.
5	تحليل Kruskal-Wallis	اختبار لا معلمي يستخدم لإظهار الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة وفقاً لخصائصهم الديموغرافية.

3.10 صدق الاستبيان:

للتأكد من كون أسئلة الاستبيان تقيس ما وضعت لأجله استخدمت طريقتان:

أولاً/ صدق المحكمين: عرض الباحثون الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من عدد (3) ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه وذوي الخبرة في مجال المحاسبة. وقد استجاب الباحثون لآراء المحكمين وقاموا بإجراء ما يلزم من نسخ وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة من قبلهم إلى أن انتظم الاستبيان في صورته النهائية.

ثانياً/ صدق المقياس: من بين مجموعة طرق لمعايرة صدق المقياس اختار الباحثون طريقتي "ثبات الاستبيان" و"الاتساق الداخلي".

أ/ ثبات الاستبيان: يحدد في هذا الاختبار مدى الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تمت إعادة توزيعه على ذات أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. ويمكن التحقق من ثبات الاستبيان عملياً بإجراء (التجزئة النصفية أو معامل ألفا كرونباخ)، فاستخدم الباحثون طريقة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient للتحقق من ثبات صحيفة الاستبيان وكانت النتائج كما هي مبينة فيما يلي بالجدول رقم (2):

جدول (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1.	المعوقات المتعلقة بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية أمام تطبيق IFRs for SMEs	8	0.782
2.	المعوقات المتعلقة بتنظيم المهنة في البيئة الليبية أمام تطبيق IFRs for SMEs	7	0.865
3.	المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية لتلك المنشآت أمام تطبيق IFRs for SMEs	9	0.863
4.	المعوقات المتعلقة بالبيئة الداخلية لتلك المنشآت أمام تطبيق IFRs for SMEs	9	0.798
5.	الدرجة الكلية	33	0.914

من خلال النتائج المبينة في الجدول (2) أعلاه.. يتضح لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور وللدرجة الكلية لكل المحاور كانت مساوية لقيم أكبر من (0.6)، مما يؤكد صدق وثبات الاستبيان وصلاحيته للتحليل والوصول للنتائج اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة التي وضعت من أجلها الأسئلة.

ب/ الاتساق الداخلي: يعبر عن مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل. وقد تم احتساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات المتمثل في معامل ألفا كرونباخ فكانت النتائج كما هو مبين بالجدول رقم (3) / معام الاتساق الداخلي :

جدول (3) معامل الاتساق الداخلي

ت	المحور	معامل الاتساق	قرار الاتساق
1.	المعوقات المتعلقة بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية أمام تطبيق IFRs for SMEs	0.884	متسق
2.	المعوقات المتعلقة بتنظيم المهنة في البيئة الليبية أمام تطبيق IFRs for SMEs	0.930	متسق
3.	المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية لتلك المنشآت أمام تطبيق IFRs for SMEs	0.929	متسق
4.	المعوقات المتعلقة بالبيئة الداخلية لتلك المنشآت أمام تطبيق IFRs for SMEs	0.893	متسق
5.	الدرجة الكلية	0.956	متسق

من الجدول رقم (3) أعلاه يُلاحظ أن درجة الاتساق بين عبارات كل محور من المحاور كانت عالية، مما يدل على أن الاستبيان كان صادقاً فيما وضع لقياسه وملائماً للتحليل.

● **توزيع البيانات: لمعرفة ما إذا كانت البيانات لها توزيع طبيعي أم لا .. تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov لاختبار الفرضية:**

الفرضية الصفرية: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

ومن خلال نتائج الاختبار تبين لنا أن جميع العبارات كان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لها أصغر من أصغر مستوى معنوية محدد؛ وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وهو عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، الأمر الذي يمكن معه استخدام الاختبارات اللامعلمية.

● **تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

استخدم الباحثون مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale Five-point لتقدير درجة إجابة الخاضعين للدراسة محل البحث حول أسئلة الاستبيان، حيث كانت الدرجات من 1 إلى 5 ابتداءً من "غير موافق بشدة" إلى "موافق بشدة". وأعطى وزن لكل إجابة :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

وبالتالي إذا كان متوسط الإجابة (3) فهو يشير إلى إن الإجابة حول العبارة تعبر عن الحياد، وإذا كان أكبر من (3) فيشير إلى أن الإجابة كانت بالموافقة، أما إذا كان متوسط الإجابة أقل من (3) فهذا يشير إلى أن الإجابة كانت بالاعتراض. وعليه سيتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الإجابة يختلف عن 3 أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات لحزمة البرمجيات الجاهزة SPSS Statistical (Package for Social Science) تم استخدام أساليب إحصائية مناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. تم تقسيم البيانات المجمعة عند تحليلها إلى قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: وتم فيه التعرف على خصائص عينة الدراسة من خلال تجميع البيانات المتعلقة بالعوامل (الخبرة، المؤهل الأكاديمي، الدرجة العلمية، المشاركة في مؤتمرات علمية حول المعايير، مدى الإلمام بالمعايير الدولية). فكانت النتائج وفق الموضح بالجدول (4) التالي:

جدول (4) خصائص عينة الدراسة

الخبرة (سنوات)	أقل من 5	من 5- أقل من 10	من 10- أقل من 15	أكثر من 15
عدد المنتمين (62)	8	16	13	25
النسبة من 100	12.9	25.8	21.0	40.3
المؤهل الأكاديمي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	
عدد المنتمين (62)	10	32	20	
النسبة من 100	16.1	51.6	32.3	

يتبع جدول (4) خصائص عينة الدراسة

الدرجة العلمية	محاضر مساعد	محاضر	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	مهنيون
عدد المنتمين (62)	11	18	8	1	2	22
النسبة من 100	17.7	29.0	12.9	1.6	3.2	35.5
المشاركة في مؤتمرات علمية حول المعايير			الإلمام بالمعايير الدولية			
الإجابة/ المستوى	لا	نعم	ضعيف	جيد	جيد جداً	إلمام تام
عدد المنتمين (62)	48	14	11	40	8	3
النسبة من 100	77.4	22.6	17.7	64.5	12.9	4.8

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته (87.1%) من المشاركين يتمتعون بخبرة في مجال عملهم خمس سنوات فأكثر، وأن نسبة (83.9%) من المشاركين حاصلون على شهادة ماجستير فأكثر، أما بالنسبة لمستوى الإلمام بالمعايير الدولية فقد شكلت نسبة (82.2%) من المستجوبين ممن قد قدروا مستوى إلمامهم من جيد إلى إلمام تام. تشكل هذه النسب سאלفة الذكر تعزيزا لحجم الثقة في الإجابات.

شكل الحاملون لدرجة علمية أكاديمية نسبة (64.5%) فيما شكل المهنيون "محاسب ومراجع قانوني" نسبة (35.5%) من المستجوبين، بحيث تعكس الإجابات وجهة النظر الأكاديمية والعملية. بالرغم من ذلك كان مستوى المشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمعايير الدولية بنسبة متواضعة بواقع (22.6%). مما تقدم.. يرى أنه بالإمكان الاعتماد على إجابات الأفراد المبحوثين وتعميمها على مجتمع الدراسة والأخذ بنتائجها.

4.10 اختبار الفرضيات:

تم في هذا القسم تحليل الأسئلة الواردة بالاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، والتي صيغت إلى خمس فرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: توجد معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قام الباحثون باستبيان المستجوبين حول مجموعة عوامل تتعلق بالتعليم المحاسبي مرتبطة بالمعيار المحاسبي لاستبيان آرائهم فيما إذا كانت هذه العوامل تشكل عائق أمام تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أم لا. وباستخدام اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ للمحور الخاص باختبار الفرضية الأولى كانت النتائج كما في الجدول رقم (5) التالي/ نتائج اختبار ويلكوكسن حول وجود معوقات متعلقة بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

جدول (5) نتائج اختبار ويلكوكسن حول المعوقات المتعلقة بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية تحد من تطبيق IFRs for SMEs

القرار حولها	الترتيب	P-Value	إحصائي الاختبار	المتوسط	المعوقه
موافقة	2	0.000	6.313	4.31	المعايير الدولية لا تحظى بالاهتمام الكافي في الخطط المنهجية بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية.
موافقة	5	0.000	5.660	4.03	الكادر الأكاديمي لا يهتم بالقدر الكافي في توجيه البحوث الطلابية تجاه المعايير الدولية.
موافقة	1	0.000	6.542	4.32	لا يقوم أعضاء هيئة التدريس بإجراء حلقات نقاش مع الطلاب بخصوص المعايير الدولية.
موافقة	7	0.000	5.528	3.98	يوجد نقص في الكتب الدولية الخاصة بالمعايير الدولية داخل المكتبات الجامعية.
موافقة	8	0.000	4.978	3.79	لا يوجد الاهتمام الكافي لدى الباحثين الليبيين بمسألة اعتماد المعايير الدولية.
موافقة	3	0.000	6.388	4.18	المعايير الدولية لا تحظى بنصيب كاف في محتوى الإصدارات من الكتيبات والمنشورات العلمية محليا-.
موافقة	4	0.000	6.327	4.13	محليا- لا تحظى مسألة السعي نحو تطبيق المعايير الدولية بالندوات والمؤتمرات العلمية اللازمة لزيادة الوعي بأهميتها والاقتراب من تطبيقها.
موافقة	6	0.000	5.680	4.02	يوجد ضعف في مستوى المشاركة من الباحثين الليبيين في الندوات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمعايير الدولية.
موافقة		0.000	6.743	4.09	الدرجة الكلية

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (5) حصول كل عبارات المحور على متوسط حسابي أعلى من 3 بدرجات متذبذبة ما بين (3.79 - 4.32) وبدرجة متوسطة كلية (4.09) بمستوى معنوية مشاهد أقل من (0.05)، الأمر الذي يشير إلى أن المشاركين يوافقون على وجود جملة من المعوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.. تنصدرها الفقرة الأولى والثالثة أي عدم حظوة المعايير بالاهتمام في حلقات النقاش الدراسية وكذلك في الخطط المنهجية والبحوث الطلابية والمنشورات العلمية المحلية بمتوسطي موافقة (4.32 - 4.31)، يلي ذلك الفقرة السادسة والسابعة المتعلقتان بكون المعايير الدولية لا تحظى بنصيب كاف في محتوى الإصدارات من الكتيبات والمنشورات العلمية محليا- ويكون مسألة السعي نحو تطبيق المعايير الدولية لا يحظى بالندوات والمؤتمرات العلمية اللازمة لزيادة الوعي بأهميتها والاقتراب من تطبيقها بمتوسط موافقة (4.18 - 4.13).

وبالنظر إلى قيمة مستوى المعنوية المشاهد ($P\text{-Value}=0.000$) المقابل للمتوسط الحسابي لكامل المحور الأول (4.09) يمكن القول إن المشاركين في الدراسة لا يجيبون بالحياد على عبارات المحور الثاني، أي أن المتوسط يختلف معنوياً عن (3). وبالنظر إلى المتوسط الحسابي لإجمالي المحور نجد أنه (4.09)، ما يعني أن المشاركين يوافقون على الفرضية الأولى التي تنص على "وجود معوقات تتعلق بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. عليه يمكن القول، بشكل عام باتفاق نتائج هذا المحور مع ما توصلت إليه دراسة بوكساني، رشيد (2011)، بالجزائر وهو أن التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات وما هو معمول به في واقع مهنة المحاسبة يعتبر أحد العوائق التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

الفرضية الثانية: "توجد معوقات تتعلق بواقع تنظيم مهنة المحاسبة في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة".

قام الباحثون باستبيان المستجيبين حول مجموعة عوامل تؤثر في تطبيق المعايير المحاسبية وتتعلم بتنظيم مهنة المحاسبة في البيئة الليبية لمعرفة آرائهم حول ما إذا كانت هذه العوامل تشكل عوائق أمام تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أم لا. وباستخدام اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ للمحور الخاص باختبار الفرضية الثانية فكانت النتائج كما هو في الجدول رقم (6):

جدول (6) نتائج اختبار ويلكوكسن حول المعوقات المتعلقة بتنظيم المهنة في البيئة الليبية التي تحد من تطبيق IFRs for SMEs

ت	المعوقه	المتوسط	إحصائي الاختبار	P-Value	الترتيب	القرار حولها
1	لا تتوفر المؤهلات "المهنية" الكافية للمحاسب الليبي بالشكل الذي يسمح بعملية تطبيق المعايير الدولية IFRs for SMEs	3.22	1.656	0.140	7	حياد
2	لا تتوفر الخبرة المهنية الكافية للمحاسبين الليبيين لتطبيق المعايير IFRs for SMEs بالشكل المناسب.	3.37	2.740	0.010	6	موافقة
3	واقع تنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا لا يساعد على تبني المعايير الدولية IFRs for SMEs ..	3.83	5.191	0.000	3	موافقة
4	نقابة المحاسبين الليبية لا تهتم بوضع برنامج يهدف إلى اعتماد المعايير الدولية IFRs for SMEs ..	4.08	5.886	0.000	1	موافقة
5	نقابة المحاسبين الليبية تفتقد للمقومات اللازمة في إعداد وتنفيذ برنامج لاعتماد وتطبيق المعايير الدولية IFRs for SMEs ..	3.94	5.349	0.000	2	موافقة
6	توجد قلة في الكوادر المحاسبية المؤهلة لإعطاء دورات مهنية بالمعايير الدولية ما يؤدي إلى عرقلة تطبيقها.	3.71	4.467	0.000	4	موافقة
7	يصعب على المحاسبين والمراجعين تحديد تكلفة ومنفعة كل تطبيق معين للمنشأة.	3.46	3.514	0.000	5	موافقة
	الدرجة الكلية	3.67	5.586	0.000		موافقة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (6) أعلاه.. حصول ست عبارات من أصل سبع عبارات للمحور على مستوى معنوية أقل من 0.05 بمتوسط حسابي أعلى من 3 بدرجات تقع ما بين (3.37-4.08)، الأمر الذي يشير إلى أن المشاركين يوافقون على وجود جملة من المعوقات المتعلقة بتنظيم المهنة في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ كان أبرزها متمثلاً في دور نقابة المحاسبين وعدم اهتمامها بوضع برنامج يهدف إلى اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية بدرجة موافقة (4.08)، وعبر المستجوبون عن انتقاد النقابة للمقومات اللازمة لاعتماد البرنامج بدرجة موافقة (3.94) مع كون واقع تنظيم المهنة محلياً لا يساعد على تبني هذه المعايير بدرجة موافقة (3.83).

كما عبر المستجوبون من خلال درجات موافقة تقع بين (3.37-3.71) عن رأيهم حول وجود قلة من عناصر الخبرة المتاحة والكوادر المؤهلة في إعطاء دورات مهنية اللازم توافرها في عملية تطبيق المعايير، غير أنه يلاحظ تحفظهم حول عبارة "عدم توافر المؤهلات المهنية" للمحاسب الليبي بالشكل

الذي يسمح بعملية تطبيق المعايير الدولية من خلال متوسط إجابات (3.22) ولكن بمستوى معنوية مشاهد (0.140) أكبر من 0.050، مما جعل النتيجة النهائية للقرار تسجل كحياد لهذه العبارة، وكاتجاه يحتاج مزيداً من البحث لتحديد بدقة وتعليه.

وبالنظر إلى قيمة مستوى المعنوية المشاهد (P-Value=0.000) المقابل للمتوسط الحسابي لكامل المحور الثاني يمكن القول إن المشاركين في الدراسة لا يجيبون بالحياد على عبارات المحور، أي أن المتوسط يختلف معنوياً عن (3). وبالنظر إلى المتوسط الحسابي لإجمالي المحور نجد أنه (3.67) ما يعني أن المشاركين في الدراسة يوافقون على الفرضية الثانية التي تنص على وجود معوقات تتعلق بواقع تنظيم المهنة في البيئة الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: "توجد معوقات تتعلق بالبيئة الخارجية للأعمال تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محلياً".

قام الباحثون باستبيان المستجيبين حول مجموعة عوامل تتعلق بالبيئة الخارجية للأعمال في الواقع الليبي تؤثر في تطبيق المعايير المحاسبية لاستبيان آرائهم فيما إذا كانت هذه العوامل تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محلياً أم لا. وباستخدام اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ للمحور الخاص باختبار الفرضية الثالثة كانت النتائج كما في الجدول رقم (7):

جدول (7) نتائج اختبار ويلكوكسن حول وجود معوقات متعلقة بالبيئة الخارجية لتلك المنشآت تحد من تطبيق

IFRs SMEs

المعوقه	المتوسط	إحصائي الاختبار	P-value	الترتيب	القرار حولها

1	معايير IFRs for SMEs تتناسب مع بيئة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية.	3.68	4.994	.000	3	موافقة
2	برامج المحاسبة الحاسوبية في ليبيا لا تتلاءم مع الالتزام بتطبيق معايير IFRs for SMEs .	3.18	1.415	.157	6	حياد
3	تطبيق المعايير الدولية IFRs for SMEs يتعارض مع التشريعات القانونية في ليبيا بشكل لا يمكن معالجته بتعديلات محدودة.	3.05	.495	.621	9	حياد
4	القوانين الضريبية تتعارض مع ما تعتمده المعايير الدولية IFRs for SMEs .	3.08	0.705	.481	8	حياد
5	عدم وجود سوق للأوراق المالية يحد من الاهتمام بالمعايير الدولية.	3.79	4.736	.000	2	موافقة
6	تنوع وطبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا يصعب من إلزامها بالمعايير الدولية IFRs for SMEs .	3.13	1.091	.275	7	حياد
7	تكلفة تطبيق والالتزام بالمعايير الدولية IFRs for SMEs ينتج تكلفة على المنشآت المحلية أكبر من منفعتها.	3.18	1.394	.163	5	حياد
8	تكلفة تطبيق والالتزام بالمعايير الدولية (لأول مرة) ينتج تكلفة على المنشآت أكبر مما تحتمل.	3.35	2.792	.005	4	موافقة
9	لا يوجد اهتمام كاف من حاضنات أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الليبية في الدفع نحو تبني المعايير الدولية.	3.84	5.279	.000	1	موافقة
	الدرجة الكلية	3.36	4.000	0.000		موافقة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (7) حصول أربع من أصل تسع عباراتٍ للمحور على مستوى معنوية أقل من 0.05 بمتوسط حسابي أعلى من (3) ، بدرجات تقع ما بين (3.35 – 3.84) الأمر الذي يشير إلى أن المشاركين يوافقون على وجود جملة معوقات تتعلق ببيئة الأعمال المحلية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. تمثلت إجمالاً في عدم وجود اهتمام بتنظيم بيئة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتكلفة تطبيق المعايير لأول مرة.

فيما تباينت إجابات بقية العبارات الخمس من أصل تسع بمتوسط إجابات تقع بين (3.05 – 3.18) وبمستوى معنوية أكبر من (0.05) لكل منها مما أفضى لنتيجة نهائية تسجل ك حياد، والتي تعلقت بنوع منشآت الأعمال وأنواع الممارسات المحاسبية بها والتشريعات القانونية ذات العلاقة، أي أن جملة الأفراد المبحوثين لم يجزموا حول كونها عوامل تشكل عوائق تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محلياً، الأمر الذي يستدعي مزيداً من التدقيق والبحث في هذا الجانب لاستيضاحه وتبيين أسبابه.

بالنظر لقيمة المتوسط الحسابي لكامل المحور (3.36) ومستوى المعنوية المشاهد له ($P\text{-Value}=0.000$) يمكن القول بقبول الفرضية الثالثة التي تنص على وجود جملة معوقات تتعلق بواقع بيئة الأعمال الليبية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الرابعة: توجد معوقات تتعلق بالبيئة الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بها.

قام الباحثون باستبيان المستجوبين حول مجموعة عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الواقع الليبي تؤثر في تطبيق المعايير المحاسبية لاستبيان آرائهم فيما إذا كانت هذه العوامل تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محليا أم لا. وباستخدام اختبار ويلكوكسن حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ للمحور الخاص باختبار الفرضية الرابعة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):

جدول (8) نتائج اختبار ويلكوكسن حول وجود معوقات متعلقة بالبيئة الداخلية لتلك المنشآت تحد من تطبيق IFRs for SME

القرار حولها	الترتيب	P-Value	إحصائي الاختبار	المتوسط	المعوقه	
موافقة	7	0.010	2.565	3.34	شكل ونوعية استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية يعيق تطبيق المعايير الدولية.	1
موافقة	8	0.028	2.194	3.26	طبيعة وحجم العمل المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية.. يعيق تطبيق معايير IFRs for SMEs .	2
حياد	9	0.781	0.278	3.03	تكلفة تدريب موظفي القسم المالي ليصبحوا قادرين على التعامل مع المعيار.. تعيق تطبيقها.	3
موافقة	4	0.000	6.177	4.03	يوجد عدم فهم لدى إدارات الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية بأهمية تطبيق المعيار IFRs for SMEs بشكل يساهم في إعاقه تطبيقها.	4
موافقة	6	0.000	4.3	3.55	شكل وخصائص نظم الرقابة الداخلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية يعيق عملية الالتزام بالمعايير IFRs for SMEs	5
موافقة	5	0.000	4.899	3.66	شكل ونوعية الإفصاح في الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية يعيق عملية الالتزام بمعايير IFRs for SMEs.	6
موافقة	1	0.000	6.569	4.15	أحد المعوقات يتمثل في عدم وجود قناعة لدى إدارات الشركات الصغيرة والمتوسطة الليبية بأهمية تطبيق معايير IFRs SMEs.	7
موافقة	2	0.000	6.242	4.13	غياب نماذج حوكمة خاصة بالمؤسسات العائلية محليا .. يعيق عملية اعتماد المعايير IFRs for SMEs.	8
موافقة	3	0.000	5.725	4.05	عدم الفصل بين الملكية والإدارة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الليبية يعيق تطبيق المعايير الدولية.	9
موافقة		0.000	6.311	3.69	الدرجة الكلية	

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (8) أعلاه حصول ثمانٍ من أصل تسع عبارات للمحور على مستوى معنوية أقل من 0.05 بمتوسط حسابي أعلى من (3) بدرجات تقع ما بين (3.25 - 4.15) الأمر الذي يشير إلى أن المشاركين يوافقون على وجود جملة معوقات تتعلق بالبيئة الداخلية لتلك المنشآت تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محليا، جاء في صدارتها قناعات مدراء تلك المنشآت حول المعايير وغياب نماذج حوكمة تؤطر للمؤسسات العائلية بدرجات موافقة (4.15 - 4.13)، تلتها عوامل تتعلق بعدم الفصل بين الملكية والإدارة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الليبية، وبطبيعة وحجم العمل المالي داخل تلك المنشآت وطبيعة الممارسات المحاسبية داخلها بدرجات موافقة تقع ما بين (4.05 - 3.26). وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة سويدان وآخرين (2018)، خصوصاً مع الفقرة الخامسة بشأن أنظمة الرقابة الداخلية، فيما لم يجزم المستجوبون في الدراسة الحالية إجمالاً في كون "تكلفة تدريب موظفي القسم المالي ليصبحوا قادرين على التعامل مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة" عائقاً في

سبيل تطبيقها من خلال ملاحظة حصول العبارة على متوسط (3.03) وبمستوى معنوية أكبر من (0.05).

وبالنظر لقيمة المتوسط الحسابي لكامل المحور الرابع (3.69) ومستوى المعنوية المشاهد له (P-Value=0.000)، يمكن القبول بتحقيق الفرضية الرابعة بوجود معوقات متعلقة بالبيئة الداخلية لتلك المنشآت تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابة المبحوثين حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة).

لاختبار هذه الفرضية قام الباحثون باستخدام تحليل Kruskal-Wallis حسب المتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة)، فكانت نتائج التحليل للفروق بين متوسطات إجابة أفراد عينة الدراسة حول كل محور وفقاً للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة) كما هو مبين بالجدول رقم (9) أدناه:

جدول (9) نتائج التحليل للفروق بين متوسطات إجابة أفراد عينة الدراسة

جدول (9 / أ)

نتائج التحليل للفروق بين متوسطات إجابة أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول وفقاً للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة):

توجد معوقات متعلقة بالتعليم المحاسبي في البيئة الليبية أمام تطبيق IFRs for SMEs									
المهنة		المؤهل			الخبرة			Variable	المتغير
مراجع قانوني	عضو هيئة تدريس	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أكثر من 15	10 إلى 15	5 إلى 10	أقل من 5	
28.43	33.19	26.08	34.48	32.8	31.48	29.92	36.72	23.69	متوسط الرتب
0.994		2.756			2.960			Chi-Square	إحصاء الاختبار
0.319		0.252			0.398			P-Value	المعنوية

جدول (9 / ب)

نتائج التحليل للفروق بين متوسطات إجابة أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني وفقاً للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة):

توجد معوقات متعلقة بتنظيم المهنة في البيئة الليبية تحد من تطبيق IFRs for SMEs محلياً.

المهنة		المؤهل			الخبرة				Variable	المتغير
مراجع قانوني	عضو هيئة تدريس	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أكثر من 15	10 إلى 15	5 إلى 10	أقل من 5		
30.98	31.79	25.80	35.19	31.10	32.34	32.23	29.22	32.25	Mean Rank	متوسط الرتب
0.029		3.358			0.347				Chi-Square	إحصاء الاختبار
0.865		0.187			0.951				P-Value	المعنوية

جدول (9 / ج)

نتائج التحليل للفروق بين متوسطات إجابة أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث وفقاً للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة):

توجد معوقات متعلقة بالبيئة الخارجية لتلك المنشآت أمام تطبيق IFRs for SMEs محلياً.										
المهنة		المؤهل			الخبرة				Variable	المتغير
مراجع قانوني	عضو هيئة تدريس	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أكثر من 15	10 إلى 15	5 إلى 10	أقل من 5		
29.75	32.46	30.88	34.09	24.45	28.09	34.23	32.91	34.94	Mean Rank	متوسط الرتب
0.323		2.226			1.594				Chi-Square	إحصاء الاختبار
0.570		0.329			0.661				P-Value	المعنوية

جدول (9 / د)

نتائج التحليل للفروق بين متوسطات إجابة أفراد عينة الدراسة حول المحور الرابع وفقاً للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة):

توجد معوقات متعلقة بالبيئة الداخلية لتلك المنشآت تحد من تطبيق IFRs for SMEs محلياً.										
المهنة		المؤهل			الخبرة				Variable	المتغير
مراجع قانوني	عضو هيئة تدريس	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أكثر من 15	10 إلى 15	5 إلى 10	أقل من 5		
36.93	28.51	26.3	33.05	36.90	36.78	28.92	30.16	21.88	Mean Rank	متوسط الرتب
3.116		2.799			4.810				Chi-Square	إحصاء الاختبار
0.078		0.247			0.186				P-Value	المعنوية

بالمقارنة بين مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) ومستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ في الجداول السابقة (9 / أ، 9 / ب، 9 / ج، 9 / د)، نجد أن مستوى المعنوية P-Value أكبر من α ، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة تعزى للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة) في أيٍّ من محاور الاستبيان. هذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة عايدة (2009) حيث توصلت الأخيرة إلى وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة حول وجود معوقات لتطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث أشار

المراجعون إلى وجود معوقات، بينما رأى المحاسبون عكس ذلك، وعزت الباحثة عايدة (2009) هذا الاختلاف إلى تدني خبرة المحاسبين الفعلية في هذا المضمار.

11. النتائج:

من خلال التحليل السابق للبيانات يُمكن القول بأنه توجد مُعَوَّقات تُحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الليبية، من وجهة نظر كل من المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة. وفيما يلي إيجاز لأهم النتائج:

- أ- جاءت العوامل المتعلقة بمحور التعليم المحاسبي في البيئة الليبية في أول ترتيب المعوقات التي تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تصدّرتها عوامل ضعف حضور أو ربما غياب المعايير في حلقات نقاش بين أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب، وكذلك عدم حظيها بالاهتمام الكافي في الخطط المنهجية بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية.
- ب- العوامل المتعلقة بواقع تنظيم مهنة المحاسبة في البيئة الليبية حلت ثانيا كمعوقات تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. بعد أن عبر المستجوبون عن غياب مقومات وعدم وجود اهتمام لدى نقابة المحاسبين الليبيين بوضع برنامج يهدف إلى اعتماد تلك المعايير والتدريب عليها.
- ت- توجد معوقات تتعلق بالبيئة الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بها.. أهمها عدم قناعة مدراء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الليبية بأهمية تطبيق هذه المعايير، وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من حيث تنظيم الملكية والإدارة وتنظيمها الإداري الداخلي.
- ث- حل أخيرا محور المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية للأعمال التي تحد من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة محليا، وبرز فيه عامل عدم وجود اهتمام كاف من حاضنات أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الليبية في الدفع نحو تبني المعايير الدولية.

ج- ثمة تحفظات حول كون العبارات المتعلقة بنوع منشآت الأعمال وأنواع الممارسات المحاسبية بها والتشريعات القانونية ذات العلاقة والمؤهلات المهنية للمحاسب الليبي معوقات تحد من تطبيق المعايير الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ح- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة تعزى للمتغيرات (الخبرة، المؤهل، المهنة) حول المعوقات التي شملتها الدراسة.

12. التوصيات:

- تعزيز حضور المعايير محليا كجزء من الخطط المنهجية والبحوث الطلابية ورفع مستوى المشاركات العلمية المحلية والدولية قد يساعد في دفع الجيل الجديد من ممارسي المهنة نحو إعداد برنامج لتطبيق المعايير.
- النشرات والدورات المتخصصة حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لذوي المؤهلات المهنية ينبغي أن تكون جزءاً من عملية التعليم المستمر لأصحاب المهنة.
- العمل على تأطير نماذج لحوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتأثير في قناعات أصحاب تلك المؤسسات حول أهمية المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، بما ينعكس إيجاباً في بيئة العمل الداخلية وفي تعاملات مؤسساتهم مع الأطراف الخارجية.
- توجد حاجة إلى مزيد من البحث حول أنواع الممارسات المحاسبية والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالمهنة لتصنيف ما يساعد على تطبيق المعايير وما يحول دون ذلك.
- حصر وتصنيف منشآت الأعمال الليبية من حيث الحجم ونوع النشاط، ودراسة ما قد يشكل عوائق تحد من تطبيق المعايير الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المدراء والمحاسبين بها.

قائمة المراجع والمصادر:

- الحكيم، سلمان (2017)، مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتم المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33(2)، ص (71-97).
- الدحيات، أحمد عبد الحكيم و أبوريثة، خالد عريج (2014)، معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) الأهمية المشاكل والمعوقات حالة الأردن. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية، المجلد الخامس، العدد الثالث.
- رشيد، بوكساني والعربي، حمزة (2011)، معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها دراسة استكشافية لآراء الممارسين لمهنة المحاسبة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(18).
- سابا، ماجد ماهر (2008)، مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين "دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة"، الجامعة الإسلامية - غزة -، رسالة ماجستير .
- السعيد، سعيداني ورحماني، زكريا (2018)، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (9)، الجزائر/ ص (663 - 675).
- سويدان، ميشيل وقايش، محمود وبطينة، هنادي وحماد، لينا (2018)، مدى ملائمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 14، العدد 2، ص (239 - 260).
- الطويل، مختار والسريتي، الحسين (2018)، فبراير 27-28). واقع مهنة المحاسبة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا(بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لأكاديمية الدراسات العليا "واقع مهنة المحاسبة في ليبيا"، طرابلس، ليبيا.
- عارف، معن ثابت وعنبر، أسيل جبار (2020)، إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كردستان وأثره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي (دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من المحاسبين والمدققين الداخليين العاملين في عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في محافظة دهوك بإقليم كردستان. المجلة الأكاديمية لجامعة ترووز، المجلد 9، العدد 1.
- عزوي، عمر وآمال، مهاوة (2012)، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد (11)، ص (95 - 102).
- العليص، إبراهيم وزحوط، عفراء، (2010)، مدى إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (32) العدد (5).
- قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل "سابقا" رقم (321) لسنة 2004 م. <https://www.ifrs.org/issued-standards/ifrs-for-smes/>.
- مجلس التخطيط الوطني، (2013)، تقرير فريق العمل المكلف بدراسة ومراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2008-2018)، طرابلس/ ليبيا.

- المهدي، عايدة (2009)، مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- نور، د. عبدالناصر، ود. طلال الجاوي، (2003)، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، مجلة أبحاث، العدد 35، سوريا.
- يحيى، عباس وعبد الحليم، صفوان (2015)، تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محليا، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (36)، ص(1 - 43).
- Albu, C., Albu , N. and Maria, A. (2013), "Implementation of IFRS for SMEs in Emerging Economies: Stakeholder Perceptions in the Czech Republic, Hungary, Romania and Turkey", *Journal of International Financial Management & Accounting*, 24 (2): 140-175.
- Alexandar, & Britton, Anne(2005), *Financial Reporting*, 7th ed.
- Collis, J. and Hussey, R. (2009), *Business research: a practical guide for undergraduate and postgraduate students*, 3rd ed, Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Elliott, Barry & Elliott, Jamie (2009), *Financial Accounting And Reporting*, 13th ed.
- Financial Accounting Standard Board (2008), *Statement of Financial Accounting Concepts No. 1: Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises*, available at: www.fasb.org/pdf/aop_CON1.pdf
- Financial Accounting Standard Board (2008), *Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: Qualitative Characteristics of Accounting Information*, available at: www.fasb.org/pdf/aop_CON1.pdf
- Ishmela, Milad. R (2010), *Users' Perceptions of Annual Financial Reports in the Libyan Environment*, Unpublished PhD thesis, The University of Liverpool John Moores.

Obstacles to the Application of International Financial Reporting Standards for Small and Medium Enterprises (IFRS for SMEs) in Libya (exploratory study)

Mohamed F. Al-Bhbah¹, Mohamed M. Farhat², Milad R. Shmilla³

¹ Accounting Department, Faculty of Economics and Trade, Al-Asmarya Islamic University, Libya

² Accounting Department, Faculty of Economics and Trade, Al-Asmarya Islamic University, Libya

³ Accounting Department, Faculty of Economics and Trade, Al-Asmarya Islamic University, Libya

m.albhbah@asmarya.edu.ly

mohamed.farhat@asmarya.edu.ly

miladd_74@asmarya.edu.ly

Abstract:

The study aimed to explore the attitudes of a sample of legal auditors and lecturers in the accounting departments in Libya about the most prominent obstacles that stand in front of applying international financial reporting standards for small and medium enterprises (IFRS for SMEs) in the Libyan environment.

Guided by a theoretical framework formed through a reading of the content of previous studies .. The areas of those obstacles were classified in the questionnaire, and it was distributed to a random accessible sample of legal auditors and lecturers in the accounting departments in Libyan universities, then collected and analyzed it using the SPSS statistical program, to getting completed by conclude the results .. which showed their positive attitudes towards the existence of a set of obstacles standing in front of the application of IFRS for SMEs in Libya, emerged in: obstacles related to local accounting education, obstacles related to organizing the accounting and auditing profession locally, obstacles related to the nature of the external environment and the internal environment of Libyan small and medium enterprises..

Key words: Small and Medium-sized Enterprises / Libya, IFRS for Small and Medium Enterprises, Obstacles to the Application of International Financial Reporting Standards.